واقع المصطلح النقدي واللساني في العصر الحديث؛ نماذج مختارة

The critical and linguistic term in the modern age
Selected models

د. أمال بوكرت

جامعة البليدة2 (الجزائر)

amelarabedz@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/18 **تاريخ القبول: 2020/09/13**

ملخص:

استهدفت الدراسة تتبع واقع المصطلح في العصر الحديث المتسم بالاضطراب في المجالات النقدية واللسانية، لما له من أهمية وشمولية إذ يمس كافة الحقول العلمية والمعرفية وقد سجلت الدراسة عددا من الحواجز الواقفة في طريق تخلص هذا العلم من التشتت والتعدد وحتى اللبس المفهومي من خلال الاستعانة بنماذج مختارة في كلّ من التيارات اللسانية والنقدية للتدليل على هذا التعدد غير الفعال، مع استعراض جملة من الحلول والمقترحات الرامية لإرساء الدعائم الفاعلة في التقليل من الفوضى الاصطلاحية، عن طريق استثمار التكنولوجيا وضمان التواصل بين جموع الباحثين لترسيخ فكرة توحيد المصطلح وكذا تنظيم وتسهيل عملية التلقي.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، النقدي، اللساني، الاضطراب، الحلول.

***Abstract*:**

The study aimed to trace the reality of the term in the modern era characterized by turmoil in the critical and linguistic fields, Due to its relevance and comprehensiveness, as it affects both scientific and cognitive fields. The study found a variety of obstacles in the way of getting rid of this science of dispersion, multiplicity and even conceptual uncertainty through the implementation of selected models to prove these unhelpful

manifolds with a set of solutions and proposals designed to lay the foundations for reducing conventional chaos effectively. By investing technology and ensuring communication between crowds of researchers to consolidate the idea of standardizing the term and to organize and facilitate the process of reception.

Keywords: The term, critical, linguistic, disorder, solutions.

توطئة:

تزخر المؤلفات والإنتاجات العربية الفكرية والعلمية بالعديد من المصطلحات المعبرة عن الثورة العلمية الهائلة التي شهدها العرب بمجرد اتصالهم بالبلدان المجاورة لهم عن طريق ترجمة علومهم ليتقلدوا مراتب عالية في مجال البحث العلمي آنذاك، غير أن الأوضاع انقلبت بعدما اجتاحت الجيوش الأروبية البلاد العربية، لتدخل في دوامة من الظلام كانت فيها أروبا تعيش أرقى فتراتها ازدهارا، فما كان على النهضة العربية إلا أن تواكب جملة التطورات والتغيرات الطارئة على العلوم بفروعها، ومن الجزئيات المرتبطة بكلّ علم من العلوم "المصطلح" بوصفه حجرة الأساس والشفرة الدالة على المفاهيم والأفكار، إذ يعد من أكثر العلوم ديناميكية وتأثيرا على الساحة العلمية لكونه يضمن العملية التواصلية والسيرورة الفكرية لمختلف الأبحاث المنجزة، لهذا نلفي أنّ الدراسات العلمية قد أولت أهمية بالغة لعلم المصطلح من خلال وضع الأطر والآليات القادرة على صياغة مصطلح يحيل على مفهوم محدد وثابت، فجوهر علم المصطلح يرتبط في المقام الأول ببناء الألفاظ، كما أنه يشترك مع علوم عدة مع اللسانيات وعلم المعرفة والوجود والتصنيف والمنطق.

أسال علم المصطلح بوصفه المضطلع الأول والوحيد بتسمية العلوم وعناصرها وفروعها الكثير من الحبر، فقد تواترت المقالات والكتب الباحثة في شأن هذا العلم، وشتى المصطلحات الأخرى المتعلقة باللغة والأدب بصفة خاصة، وتكررت معها الانتقادات بشأن شيوع مصطلحات مترجمة أو معربة وطرق إنشاء هذه المصطلحات وحتى طريقة تداولها فازدياد هذا الانتقاد المقترن بالاختلاف سببه الكتب الوافدة من الغرب، إذ أصبح المترجم

يأخذ على عاتقه مهمة نقل المفردات من لغتها الأم إلى اللغة العربية وفق فهمه واستيعابه لها، فحركة الترجمة اتسعت اتساعا هائلا لتتكدس تلك الأعمال على الساحة النقدية والفكرية العربية، ويتداولها الباحثون في مشاريعهم العلمية كل بمفهومه الخاص لها، مما خلق فوضى مصطلحية عارمة، كثيرا ما تتكرر في الندوات والملتقيات وعلى لسان الباحثين الذين يدافعون على صحة مصطلح معين ضد آخر أو العكس، لقد أسفر هذا الوضع بحتمية التفكير الجاد في خلق أرضية مشتركة يتم فيها صنع المصطلح القادم من البلاد الغربية بمضمونه اللغوي والأدبي، فاستحدثت المجامع اللغوية الموجودة لهذا الشأن أي التأسيس والتنظيم والاتفاق على مصطلح دون آخر، بهدف إرساء القواعد اللازمة لكل علم من العلوم وسنّ الضوابط المعينة للمتلقي لكي لا يقع في الارتباك ومغبة الخطأ، والدفع بالوتيرة العلمية بعيدا في طريق الابتكار والإنتاج النقدي الخلّاق والفعال بدل الاكتراث بمسميات الآليات والأدوات والمناهج وغيرها، لأنه سبق تأسيسها واعتمادها من قبل المجامع اللغوية المنتشرة في أرجاء البلاد العربية من مغربها إلى مشرقها التي تبذل جهدا في هذا الشأن، غير أنّ الإشكالية لا تزال قائمة لأننا لازلنا نعاني التشتت المصطلحي، وحتى التعصب المصطلحي، وكذا غياب الفعالية والانضباط لدى الكثير من الباحثين، فإن كان المجمع قد أقر باعتماد مصطلح دون آخر لكونه أفصح وأصلح، نلفي مصطلحات أخرى تُتداول في مكان المصطلح المختار، مما يدل أن الفعالية المنشودة مفقودة في هذا المجال.

- **علم المصطلح (المصطلحية):**

عرف العرب على مدار تاريخهم حركية علمية واسعة، تعلقت في المقام الأول بالدراسات المرتبطة بالقرآن الكريم من فقه وحديث وتفسير، ظهرت معها مصطلحات خاصة بكلّ علم، إذ أصبح للمشتغل بالحديث والتفسير مصطلحات خاصة دلالة على إدراكهم لأهمية وضع مصطلح، فالمصطلحات مفاتيح العلوم على حدّ قول الخوارزمي إلى جانب التفات الجاحظ إلى هذه الميزة حين قال:" ... وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم

يكن في لغة العرب اسم... لذلك قالوا العرض والجوهر وأيس وليس، وفرقوا بين البطلان والتلاشي، وذكروا الهدية والهوية وأشباه ذلك"[1]، فالجاحظ أورد لفظ "الاصطلاح" عوض المصطلح المتعارف عليه اليوم، ويعد الجاحظ من أكثر الأدباء والعلماء حرصا على هذه الجزئية إذ أغنى مؤلفاته بالمصطلحات العلمية والأدبية المتوافقة مع إنجازاته الفكرية، أما الشريف الجرجاني نلفيه عرف الاصطلاح بقوله: "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما وقيل الاصطلاح إخراج الشيء من معنى لغوي إلى آخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"[2]، مما يحيل على أنّ السابقين تداولوا لفظ الاصطلاح على المصطلح، وإن كان المحدثون يفرقون بينهما من حيث أنّ الاصطلاح قد يقع على مجموع مفردات مسخرة للتداول في مجال معرفي واحد بينما يرمز المصطلح إلى مجموع مفردات أبعد ما تكون قريبة من الكلام العادي.

بينما اجتمعت تعريفات المحدثين للمصطلح بشكل عام، فقد عرفه علي القاسمي بكونه:"كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أم كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمى مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما، وغالبا ما يدعى بالوحدة المصطلحية في أبحاث علم المصطلح"[3]، في حين أفضت الندوات الأروبية إلى الفصل بين علم المصطلح (Terminologie) والمصطلحية (Terminographie) "Terminologie يتضمن موضوعات كالنظرية التصويرية، وعلاقة المصطلحات، وبنية المصطلح، وتتضمن المصطلحية Terminographie والمعجمية أو صناعة المعجمات Lexicography موضوعات كتصاميم البيانات، وتسجيل المعايير، واستخلاص المصطلح وتعريفات، وموسوعات"[4]، فعلم المصطلح يتعلق بالجانب النظري التأصيلي بغية التأسيس الدقيق له، بينما تتعلق المصطلحية بالجانب التطبيقي وإن كان الكثيرون يجعلون من علم المصطلح والمصطلحية كيانا واحدا، مما يشير بالضرورة إلى المآزق المفهومية والتعبيرية التي يمر بها درس المصطلح – فقط من مجرد تتبع اسمه وتعريفه – بسبب تداعيات تأخر الترجمة وتعريب العلوم مما أصبح عائقا لدى المشتغلين بعلم المصطلح تحديدا.

- **آليات صنع المصطلح (الترجمة):**

تقع على عاتق المترجم مهمة نقل المصطلح الأجنبي بخصوصيته ومفهومه وطبيعته وحتى ظروفه إلى اللغة العربية لأنه بصدد صنع مصطلح لا بدّ أن تتوافر فيه الدقة المفهومية والتركيبية، فضلا عن تحقق الشروط اللازمة ليحظى هذا المصطلح بالقبول والفهم لدى جمع المتلقين ومن ثمة الشيوع الذي يعد سمة بارزة في رواج المصطلح واكتسابه المشروعية بمعية السلطة الجمعوية لدى جمهور المتخصصين في اللغة والأدب بشكل خاص، غير أنّ الوصول إلى هذه النتيجة يجعل المترجم يمر بالعديد من المصاعب أهمها إيجاد مقابل للمصطلح الأجنبي في اللغة العربية مع مراعاة خصوصية لغته الأم والطرق المتبعة في صناعة المصطلح في عرف اللغة العربية.

تنامى دور الترجمة في العصر الحديث، إذ أصبح من الضروريات التي تتطور بها الأمم وتنفتح على بعضها البعض، فعلاقة العرب مع الترجمة علاقة وطيدة استعانوا بها لترجمة العلوم اليونانية والفارسية والهندية بداية من العصر الأموي لتنتعش أكثر مع العصر العباسي في طوره الأول بتشجيع من الخلفاء آنذاك، في حين أسفر تغير المشهد السياسي والثقافي في العالم إلى تفطن العرب إلى ضرورة مواكبة التطور الهائل في شتى العلوم والمجالات المختلفة. لهذا على المترجم أن يتصف بعدد من المواصفات وأن يلتزم بعدد من الشروط حتى يقدم على ترجمة أثر ما فعملية الترجمة محصورة في أربع مراحل:

- إدراك المترجم لخلفية المصطلح ودلالته وكذا تتبع السياقات المختلفة التي نحاها المصطلح خلال أطواره التاريخية، مع دراسة تفاعل ذلك المصطلح مع ميادين معرفية أخرى.
- البحث في أصل المصطلح في لغته الأم.
- تعامل المترجم مع مصطلح جديد يتم نقله من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية يجعله يتحرى موافقة القواعد العامة التي تنتظم بها اللغة العربية، ومن مهامه التأكد من صحة مصطلحه لكي لا يشيع في الوسط النقدي بتركيب صرفي خاطئ.
- تعامل المترجم مع المعجم من خلال تصنيف المصطلحات بما يتلاءم مع الاختصاصات الشائعة[5].

تأسيس وتصنيف الشروط والآليات قد يكون من الحلول الناجعة في الحد من المشكلات العويصة العاصفة بعلم المصطلح، إن كان من حيث تعدد المصطلحات المرتبطة بمفهوم واحد، وحتى تداخل المصطلحات مع الكلام العادي حين يعجز النقاد على استخراج المصطلح من رحم الدراسات اللغوية والنقدية الأجنبية، فيستعصي عليهم إدراك المفهوم المقصود فيها، فيعمدون إلى نشر مصطلحات غير دقيقة وهذا ما تنبه له العديد من المشتغلين بحقل المصطلح أمثال "عبد الرحيم محمد عبد الرحيم"[6] ، أما بالعودة إلى أصل المشكلة نلفي "أحمد مطلوب" الذي حصر مشكلة المصطلح النقدي بصفة خاصة في عناصر متعددة، من بينها: اختلاف ثقافة المؤلفين أو الباحثين، فمنهم ذو ثقافة أجنبية يقرأ الأدب الأجنبي وينقده باللغة الأجنبية ومنهم من يمتلك ثقافة مضطربة إذ يقرأ الأدب الأجنبي وينقده باللغة العربية، وبين ذاك وذاك من يمتلك ثقافة عربية غير أنه يسعى إلى مواكبة أبحاث الغرب في مجال النقد، غير أنّ الأزمة لم تتوقف عند هذا الحد بل تجاوزتها إلى بيئة المصطلح الأصلية إذ تتنوع المصطلحات عندهم باختلاف نظرتهم إليها دون إغفال اختلاف ترجمة المترجمين للفظ الواحد بحكم ثراء اللغة العربية وغناها بالمصطلحات[7].

تبقى الترجمة من أهم الآليات والطرق الفاعلة في صنع المصطلح وتقييده بالمفهوم المضطلع به، لما تضمنه من جسر تواصل بين اللغات والبلدان، وعلى المترجم أن يستفيد من الثورة الرقمية من حيث تحري المعلومة الصحيحة بأيسر الطرق وأسرعها، أو من حيث تعدد بنوك المصطلحات مما يضمن سرعة اتصال المترجم مع الهيئة المتخصصة التي تنظر في دقة المصطلحات ومدى استيعابها للمفاهيم الناشئة في حضن البيئة الأجنبية، ودون أن تتجاوز الأعراف والقواعد المؤسسة لجوهر اللغة العربية.

- **أزمة المصطلح في الدرس اللساني:**

بمجرد تخلص جل الدول العربية تقريبا من براثن الاستدمار الأروبي، استفاقت على واقع حضاري وثقافي مرير كشف عن التخلف الاقتصادي والعلمي، لذلك دأبت الطبقة العربية المثقفة والمتعلمة على تتبع الآثار والإنتاجات الأدبية والعلمية الأروبية والأمريكية واكتشافهم لطرق ومفاهيم ومناهج جديدة لم يكن لهم دراية بها، مثل "اللسانيات"

"Linguistique" التي نظّر إليها العالم السويسري "فردناند دي سوسير" على أنها نهضة وثورة ضدّ المناهج النقدية السابقة، مبدؤها الأساسي إعادة الاعتبار للغة الأدبية الفنية بفعل أنّ النص عبارة عن بنية مستلقة ومنعزلة عن كلّ الظروف الخارجة عنه.

إنّ انتداب هذا التوجه النقدي وتعريبه خلّف نوعا من التباين في الاستقرار على مصطلح واحد يعبر بالضرورة عن هذه النظرية اللغوية المبتكرة آنذاك، حسب تصور المترجم وإدراكه للمفهوم المرتبط بالمصطلح الذي صنعه، نلفي العديد من المصطلحات المتعلقة باللسانيات مثل علم اللغة، علم اللسان، اللغويات، علم اللغويات الحديث، الدراسات اللغوية الحديثة، علم اللغة العام، علم اللغة العام الحديث والألسنية والألسنيات[8] وغيرها. يزداد الاختلاف في تداول المصطلحات الدالة عن المناهج الغربية تأزما بين المشرق والمغرب العربيين بفعل تباين استقبال تلك المناهج بين اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، وبالرغم من دعوات الملتقيات والمؤتمرات إلى الاستقرار على مصطلح "لسانيات" لكونه يتماشى مع ما أطلقه العرب على علومهم (الطبيعيات–الرياضيات)، إلا أنّ بعض النقاد المشارقة يصرون على مصطلح "علم اللغة" في مؤلفاتهم مما يصعب مهمة التلقي أكثر فأكثر، ويجعل العملية النقدية محصورة في تتبع المصطلح والحكم على نجاعته وتحمله للمفهوم المضطلع به، ومن ثمة التفكير في صياغة مصطلحات أخرى أنسب من تلكم السائدة لتبقى المصطلحات دائرة في حلقات مفرغة، وهذا ما سيلقي بضلاله السلبية على المتلقي التائه في فوضى مصطلحية لا مبرر لها سوى العبثية الطاغية على فعل الترجمة، فضلا عن تعصب بعض الدارسين في توظيف مصطلح دون آخر بالرغم من الاتفاق على تداول مصطلح معين.

تصادف المتلقي لجمل الأبحاث اللسانية اللغوية العديد من المصطلحات المختلفة شكلا المتشابهة مضمونا، على سبيل المثال مصطلح "Phonology/Phonologie" إذ تقابله المصطلحات الآتية: علم وظائف الأصوات، التصويتية، الفونولوجيا، صواتة، علم الأصوات اللغوية التشكيلي، وعلم التشكيل الصوتي ... ويفضل الكثيرون تعريب المصطلح مباشرة لكي لا يقعوا في مأزق توظيف مصطلح معين دون غيره، كما يمكن الاتفاق على

مصطلح "صوتيات" الذي يشترك في استعماله باحثو اللّغة والنّقد في المغرب والمشرق، بمعية المجامع والهيئات العلمية المتخصصة في صياغة المصطلح، ومراقبة مطابقة المصطلحات المترجمة للمعايير المنصوص عليها. لا تتجسّد الأزمة المصطلحية في مفاتيح العلوم والعناصر المهيمنة للدّرس اللساني فحسب بل تتعداها للتّفاصيل المشكّلة لكنْه ذلك العلم، إذ نلفي الاختلاف في مصطلح "phonem/phoneme" فقد ترجم إلى: وصوت، وصوتم، وصوتون، وصوتيم، وصويتم، ومستوصت، وصوت مجرد، وفونيمية، ولافظ[9]. تتباين المصطلحات بين ما هو معرّب وبين ما هو عربي أصيل.

الأمر نفسه مع مصطلح "Sem-vowel/Semi-voyelle" الذي تقابله بالعربية المصطلحات: شبه صامت، وعلّة، حرف لين، شبه صائت، شبه صوت اللين، نصف علّة نصف صائت، نصف صامت، شبه طليق، شبه علة،شبه مصوت، حركة وسطى، ونصف ساكن، نصف مد[10]، ونرجّح اعتماد مصطلح نصف صائت الأقرب إلى تمثّل المفهوم الفرنسي والإنجليزي، الأمر الذي يؤرق المصطلحات اللّسانية أنها تتناقض والموضوعات اللّغوية والثّقافية العربية، مما يزيد من الاختلاف حولها ناهيك عن تباين المدارس الفكرية الغربية المعاصرة المتفرّقة في أنحاء القارة الأروبية.

- **أزمة المصطلح في الدرس النقدي:**

لم يسلم حقل النّقد هو الآخر من الفوضى المصطلحية، لأنّ مجمل التّيارات النّقدية الأجنبية شكّلت تجربة جديدة للعرب من جانب التّصور النّظري المفهومي والجانب التطبيقي وكذا الجانب التّفاعلي، وقد استقرأ الكثير من المشتغلين بالنّقد جوهر النظريات النّقدية باختلافها، فبتنوع القراءات تنوّعت معها المصطلحات الخاصة بكل منهج نقديٍّ، وقد أورد "يوسف وغليسي" في كتابه "إشكالية المصطلح في الخطاب النّقدي العربي الجديد" العديد من المصطلحات النّقدية المختلف حولها، من بين تلك المصطلحات مصطلح "Sémiologie" فقد استعرض النّاقد مصطلحات المترجمين والمراجع الواردة فيها، مما يظهر الاختلاف الكبير في ترجمة مصطلح "السّيميائية" فمنهم من أطلق عليها مصطلح

"سيميولوجيا/سيميولوجية" أمثال كل من "صلاح فضل" و"عبد الله الغذامي" و"عبد الملك مرتاض" وكذا "عبد العزيز حمودة" وغيرهم ممن ارتأوا تعريب المصطلح مباشرة، بينما اتفق المضطلعون بإنشاء القواميس والمعاجم أمثال "بسام بركة "و"إميل يعقوب" و"لطيب زيتوني" على مصطلح "سيمياء"، في حين نلفي كلا من "وجدي وهبة" و"عبد السلام المسدي" قد ترجما المصطلح إلى "علم العلامات"، وهناك من ترجم "السيميائية" بالعلامية، والعلاماتية علم العلاقات، علم الدلائل، علم الأدلة، الدلائلية، علم الإشارة[11]، يصادف المتلقي أكثر من ستة عشرة مصطلحا جميعها تحيل على مصطلح أجنبي واحد، فمنهم من أبقى على صيغة المصطلح الأجنبية وقام بتعريبه فقط، وبعضهم ألبسه لباسا عربيا أصيلا، أما البعض الآخر فقد استعان بمصطلحات قد لا تمت بصلة للمفهوم الذي يحمله مصطلح "Sémiologie".

فالإشكالية المعبرة عن المصطلح النقدي بصفة عامة تتجاوز مسألة التعدد المصطلحي وحتى الاصطلاحي إلى مسألة الحقل المفهومي، إذ تتعارض الكثير من المصطلحات النقدية مع المفهوم الحقيقي المعبر عنه في اللغة الأجنبية، كما أنّ تعمد بعض النقاد والمترجمين محو كلّ أثر أجنبي على المصطلح جعلهم يغفلون دور البيئة الأم في بلورة تلك المصطلحات والاختلافات الثقافية والأنطولوجية بين العرب والأروبين بصفة خاصة، لذلك تتعالى الأصوات الداعية إلى تقنين – إن صح التعبير– وتنظيم هذا الشريان الحيوي الذي يغذي اللغة والأدب والنقد، بوصفه مفتاحا لها.

رصد "يوسف وغليسي" مصطلحا آخر شهد تذبذبا بين الدارسين للمناهج النقدية الوافدة على الساحة النقدية العربية ممثلا في "Poétique" فقد ترجمه كلّ من "رشيد بن مالك"، و"أدونيس"، و"عبد الله إبراهيم" وغيرهم بـ "الشعرية"، بينما فضل كلّ من "عبد الله الغذامي" و"سعيد علواش" ترجمته بـ"الشاعرية"، أما "عبد الملك مرتاض" فقد أطلق عليه لفظ "الشعريات" وكذا "الشعرانية" و"أدبية الشعر" وكذا "الماء الشعري" بالإضافة إلى "البويتيك"، بينما أطلق عليه "مجدي وهبه" مصطلح "فن الشعر"، في حين

ترجمه "سعيد يقطين" بـ "البويطيقا"، وغيرها من المصطلحات الأخرى: القول الشعري، علم الشعر، الدراسة اللغوية للشعر، الإنشائية، التأليف، علم العروض، الشعري[12].

من الجلي أنّ المصطلحات المترجمة لـ "Poétique" تباينت في الشكل والمضمون فمن النقاد من جعلها رديفا لعلم العروض والإنشاء والتأليف، في حين هناك من أبقى على الصيغة الأجنبية معتمدا آلية التعريب، في حين ترجم الباقون المصطلح إلى الشعرية أو الشعريات، مثلما فعل "عبد الملك مرتاض" حين قال: "يطلق المصطلح المنتهي بـ (يات) على كل المفاهيم الغربية التي تنتهي بـ (Tique) مثل اللسانيات مقابل (Linguistique) والشعريات مقابل (Poétique)، والجماليات مقابل (Esthétique) والسيميائيات مقابل (Sémiotique)"[13] . يظهر نوع من التداخل وعدم الاستيعاب للمصطلح الأجنبي الدال على دراسة ملامح "أدبية الأدب" وليس الشعر لذات الشعر مثلما ذهب إليه بعض النقاد والمترجمين حين أطلقوا عليه مصطلحات: علم العروض والتأليف والإنشائية، إذ تخرج هذه المصطلحات عن المفهوم الحقيقي للمصطلح ناهيك عن الدقة المصطلحية التي يجب أن تتوافر في المصطلح، ومن الملاحظ التذبذب الذي يلحق ذات الدارس فيستعمل أكثر من مصطلح ليعبر عن المدلول الغربي ذاته، مما يؤزم عملية التلقي أكثر فأكثر.

- **مصطلح التناص بين الأصالة والمعاصرة:**

يحسب للعرب أنهم تركوا ميراثا علميا وأدبيا ثريا في مجالات عدة، إذ لا تزال كتبهم شاهدة على حجم التبصر وجودة التحليل المترامي في أرجاء مصادرهم اللغوية والأدبية وذلك ما انعكس على إنتاجات الباحثين اليوم، فقد استلهموا وغاصوا في التراث العربي القديم بغية التنقيب عن كنوزهم القيمة في الإطار العلمي، إذ تفطن هؤلاء إلى ضرورة العودة إلى التاريخ حتى نتمكن من بناء حاضر مستند على أسس متينة لا يمكن أن تنثني بتعاقب الأزمنة، وهذا ما جعل الكثيرين يعودن إلى الكتب العربية التي أشارت إلى فكرة تداخل النصوص، أو تداول المعاني بين جموع الشعراء بمسميات ومعان اصطلحها العرب على هذه الظاهرة، منذ إدراك العرب لضرورة جمع اللغة بالارتحال إلى البادية والاختلاط مع أهلها

ليصطدموا مع مسائل الانتحال والسرقات الشعرية والتضمين، وبالعودة إلى العصر الحديث نلفي "كريستيفا" هي أول من أطلق هذا المصطلح على النصوص بمختلف أجناسها، مشيرة إلى أنّ النص يحمل أكثر من نص، وأنّ المؤلف يستعين بنصوص سابقة في إنشاء نصوصه الجديدة بقصد منه أو بلا قصد، ليتطور هذا المصطلح مع العالم الفرنسي "جيرار جينيت" إذ أدرج التناص ضمن متعاليات خمس.

عبر "عبد الملك مرتاض" عن أحقية العرب في أن ينسب لهم الفضل في تحديد المفهوم وكشف الصلة بين إنتاجات الشعراء من حيث تداخلها وإحالتها على بعضها البعض "يعتقدون أن شيطان العلم هو الذي قيض هذه النظرية تقييضا لطيفا للحداثة الفرنسية سنة 1958 فاهتدت إليها السبيل، فهي وحدها صاحبة هذا الفتح المبين وهي – دون سوائها– أمّ هذا التأسيس العظيم ولا أحد من النقاد العرب، أو غير النقاد العرب أيضا، كان فكر في ذلك قبلها أو قدر أو حام حول هذا المفهوم أو اقترب .. وإننا لا نخالف عن هذا الرأي .. ولا نقبل به شيئا ذلك بأنّ قدماء العرب كانوا خاضوا في هذه المسألة"[14] ، أشارت العديد من الكتب العربية إلى مسألة الالتباس يقول ابن المظفر الحاتمي "وسمعت أبا الحسين علي بن أحمد النوفلي يقول: كلام العرب ملتبس بعضه ببعض، وخذ أواخره من أوائله، والمبتدع منه والمخترع قليل، إذا تصفحته وامتحنته، والمحترس المتحفظ المطبوع بلاغة وشعرا من المتقدمين والمتأخرين لا يسلم أن يكون كلامه آخذا عن كلام غيره، وإذا اجتهد في الاحتراس، وتخلل طريق الكلام وباعد في المعنى، وأقرب في اللفظ وأفلت من شباك التداخل فكيف يكون ذلك مع التكلف المتصنع والمعتمد القاصد"[15]، تسليم السابقين بوجود تداخل في الكلام دليل على تفطنهم لهذه الحيثية في الآثار الشعرية، غير أنّ القول بأسبقيتهم في التأسيس النظري لهذا التوجه النقدي وما تفرع عنه يجانب الحقيقة والصواب فدعاوى التأصيل هاهنا لا مغزى منها، بحكم أنّ النقاد العرب درسوا ظاهرة التداخل في اللفظ والمعنى من الناحية الأخلاقية وإلى حدّ ما من الناحية الإبداعية، دون التأسيس لمعالمه المتعارف عليها اليوم، فمسألة تأصيل المفهوم يمكن أن تتعلق بالتجاور أو الإيحائية في التصور لا أكثر.

أحصى يوسف وغليسي ترجمة مصطلح (Inertextualité) في المعاجم والمؤلفات العربية المتباينة هي الأخرى حول تمثل النقاد العرب لهذا المفهوم والمقابل العربي الأنسب لتداوله، فقد ترجمه كلّ من "وائل بركات" و"محمد خير البقاعي" إلى "التناصية" وسعيد يقطين إلى "التناص"، بينما ترجمه بسام بركة في مؤلفه "معجم اللسانية" إلى "بينصوصية" أما "محمد بنيس" فقد ترجمه إلى "التضمين النصي"، وترجمه "سامي سويدان" إلى "التداخل النصي"، كما آثر "عبد الله الغذامي" تسميته "تداخل النصوص" و"مداخلة النصوص" و"النصوص المتداخلة" مستعينا بثلاث صيغ مختلفة ليعبر عن "التناص"، واستقر "عبد العزيز حمودة" على مصطلح "البينصية"، وأطلق عليه "عز الدين مناصرة" مصطلح "تناسخ النصوص/ التناسخ النصي"[16].

قد يكون مصطلح "التناص/التناصية" أقل المصطلحات النقدية تذبذبا في شكلنة المصطلح وصياغته، غير أنّ التذبذب يقع في إرساء مفهومه أولا والتوافق بشأن تأصيل المصطلح أو عصرنته ثانيا، خاصة مع تغير اتجاه النقد في الوقت الحالي، إذ بدأت الملامح الثقافية تغشى الآثار الأدبية، لأنّ النقد الثقافي يعتمد على استثمار المناهج النقدية السابقة والسمات التاريخية والنفسية والاجتماعية في دراسة الأثر الأدبي، للكشف عن أنساقه المضمرة، وإن كان التدليل عليها يختلف من محاولة تطبيقية إلى أخرى حسب إدراك كلّ ناقد لها، فالنقد الثقافي يساير تطور إنتاجات الإنسان من الناحية الكلية بحكم أنّ العالم يعيش ثورات رقمية ثقافية تؤثر حتما على مردود الإنسان الفاعل في مراقبته ونقده – بصفة خاصة – وتغير من شكل رؤيته للعالم، وهذا ما على الناقد المعاصر استثماره وتوظيفه في شتى ممارساته البحثية.

- **إشكالية المصطلح النسوي:**

سبقت الإشارة إلى أنّ علم المصطلح برمته في أشكاله اللغوية والأدبية والنقدية يعاني الاضطراب والفوضى، إن كان من حيث الصياغة أو من حيث ضبط المفهوم، وقد يتعدى ذلك الحقل المعرفي المنوط به ليصبح دالا على خلفيات إيدولوجية ودينية وحتى فلسفية

لذلك تتسم عملية صنع المصطلح وصياغته بالتعقيد والصعوبة خاصة إن كان مصطلحا مستوردا، وعملية شيوع المصطلح وانتشاره في الأوساط العلمية الأكاديمية تأخذ وقتا، بسبب تنوع مشارب النقاد وتكويناتهم العلمية، ولأنّ علم المصطلح يشغل مساحة أعلى الهرم بوصفه أمّا للعلوم نجد أنه يحظى بالكثير من الدراسة والتدقيق مثلما تعلّق بأدب الهامش وعلى رأسه "الأدب النسوي" المرتبط بالنصوص الإبداعية التي تتناول قضايا المرأة بالدراسة والتحليل، فقد تخلل هذا النوع الفني الجديد الكثير من الجدل في الجانب المصطلحي.

فكتاب (إشكالية المصطلح النسوي دراسة دلالية مصطلح "المساواة" .. "الحجاب" .. "التمكين") للكاتب السعودي "خالد بن عبد العزيز السيف"، دلّل فيه على سبب اهتمام كتابه بالمصطلحات النسوية "..محاولا الدخول في الدراسات التطبيقية للمصطلحات النسوية، كاشفا عن الدلالات التي يمكن أن يقال أنها دلالات من خارج النص، وخصوصا في هذا الوقت بالذات الذي يشهد تسارعا في التغيرات الاجتماعية التي تدفعها وسائل الإعلام بوسائطه المتعددة، ولأجل ذلك كان هذا البحث مضطرا أن يتحرك بين الحقول الدينية والفلسفية والأنثروبولوجية، محاولا الكشف عن كمية الدلالات التي ترافق المصطلحات أثناء ترحلاتها في السياقات الثقافية"[17]، يظهر للمتأمل في التقديم الذي أرفقه الكاتب لمؤلفه أنّ المصطلح خرج من مجرد كونه وعاء يحمل المفهوم والمقصد فحسب بل تعداه إلى تحمل دلالات وإيحاءات قد لا تكون بالضرورة مرتبطة بالمفهوم الذي أنشأ من أجله، خاصة في العصر الحديث الذي يشهد نقلة نوعية وزخما ثقافيا هائلا.

كما نلفي الناقد السعودي "عبدالله الغذامي" قد خصص كتابا لمعالجة مفهوم وأصداء "الأدب النسوي" ممثلا في "المرأة واللغة"، إذ قال فيه: "إذا ساوينا بين إنتاج المرأة والرجل نظلم المرأة، إنّ دخول المرأة في الكتابة يطرح عدة أسئلة مهمة منها: ما الشيء الذي يمكن أن يعمل داخل هذه الكتابة التي استقرت أعرافها من الزمن كمؤسسات تفكير ذهنية وكصيغ مجازية، وكصيغ تحمل أنساقا ثقافية غرست على مدى قرون؟ إنّ توظيف المرأة للكتابة وممارستها للخطاب بعد عمر مديد من الحكي والاقتصار على متعة الحكي وحدها

يعني أننا أمام نقلة نوعية في مسألة الإفصاح عن الأنثى، إذ لم يعد الرجل هو المتكلم عنها والمفصح عن حقيقتها وصفاتها كما فعل على مدى قرون متتالية، ولكن المرأة صارت تتكلم وتفصح وتشهر عن إفصاحها هذا بواسطة القلم، هذا القلم الذي ظلّ مذكرا وظلّ أداة ذكورية"[18]، يتضح للمتمعن في هذه الإشكالية أنّ الاختلاف لم يقتصر على التسمية إن كانت مقبولة فترفع من قيمة هذا الأدب أو تحط من قيمة المرأة لكونها أنتجته أو لجدوى التمييز بين الأدب النسوي والأدب الذكوري، بل تعداه إلى تمثل جنس هذا الأدب وملامحه المعبرة عنه في ظلّ الهيمنة الذكورية، بمعنى أنّ القول في تعريف الأدب النسوي أنه الأدب الذي يتناول قضايا المرأة بمعزل عن هوية منتجه ليس سوى مجرد إعادة صياغة شكلية لموقعة هذا الأدب ضمن الحقول الأجناسية الأخرى للأبد، في حين يذهب ذهن الجميع إلى أن الأدب النسوي هو المؤلف من قبل النساء، وتقديم "عبد الله الغذامي" داعم لهذه الفكرة بطريقة أو بأخرى، فالإشكالية الأساسية تتعلق بتموقع هذا الأدب ومكانته بين الأدب المهمش والأدب المركزي، في الوقت الذي تعالت فيه أصوات تغليب الإنسانية والخروج من هذه الجزئيات المعرقلة لسيرورة الأدب بجمالياته، فالمرأة المبدعة لن تعبر عن نفسها فحسب وإنما ترصد وتصور الواقع من حولها وتتقمص شخصياته بكلّ ما فيه من سمات تتشابه أو تختلف معها لأنها ببساطة تعبر عن جوهر الأدب.

الإشكالية المحيلة على الأدب النسوي لا ترتبط فقط بالمصطلح وإنما ترتبط بالهوية أيضا فهو يقع في مرتبة بين الاعتراف والرفض، وإن كان الأدب النسائي قد وجد مكانه في الساحة النقدية بفعل التأصيلات الأجنبية له إلا أن الجدل حوله ما يزال قائما "شكل تفاعل تلقي المصطلح ما يمكن أن يؤلف ساحة وجود تثاقفية برزت فيها عدة تيارات. منها ما تمسك بدعم مصطلح الأدب النسوي وحارب من أجل ترسيخه، ومنها من عارض هذا التوجه وحاول أن يرصد الإيجابيات والسلبيات. وثالثها ما سعى إلى مصالحة بين التوجهين. وكان لوجود كل تيار فاعلية واضحة على أصحابه وعلى البيئة العربية في مختلف الأصعدة. الفكرية والاقتصادية والاجتماعية. ناهيك عما هو أدبي وما هو جمالي"[19]، إنّ مصطلح

الأدب النسوي هو تجسيد وترسيخ لفكرة مشاركة المرأة في العملية الإبداعية والحركية سواء بوصفها منتجا لها أو موضوعا يتم طرحه فيها، بالرغم من كلّ العوائق المثبطة إلا أنّ الحل التوافقي هو الأمثل لتأسيس العملية النقدية على قواعد ثابتة من خلال تمثل العوامل الخاصة واللصيقة بالكتابة الأنثوية، إذ تختلف الإنتاجات الأدبية في مجملها عن بعضها البعض ويمكن أن يضاف إليها الكتابات المتعلقة بالمرأة أو المؤلفة من قبلها.

- **مقترحات لتوحيد المصطلح من قبل المشتغلين به:**

بمجرد تأزم حقل المصطلح واضطرابه في مجالات عدة لأسباب تم استعراضها آنفا تنوعت السبل والطرق لتوحيد المصطلح حسب رأي المتعمقين في أصوله، من بينهم "علي القاسمي" الذي اقترح:

– تثبيت معاني المصطلحات عن طريق تعريفها.

– تثبيت موقع كلّ مفهوم في نظام المفاهيم طبقا للعلاقات المنطقية أو الوجودية بين المفاهيم.

– تخصيص كلّ مفهوم بمصطلح واضح يتم اختياره بدقة من بين المترادفات الموجودة.

– وضع مصطلح جديد للمفهوم عندما يتعذر العثور على المصطلح المناسب من بين المترادفات الموجودة[20].

مجمل مقترحاته تولي الأهمية البالغة لاختيار المصطلح الذي يعكس المفهوم بدقة، وقد اعتمد على تأليف كتب تعكس مطامحه في التقليل من هذه الأزمة المصطلحية مثل كتاب "معجم مصطلحات علم اللغة الحديث" و"علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته" و"المعجم العربي الأساسي" و"علم اللغة وصناعة المعاجم" وغيرها من الكتب.

كما اقترح "محمد قندور" مجموعة من المقترحات بشأن تنظيم المصطلح اللساني، من أهمها:

– استعمال الشائع عن المجامع اللغوية من المصطلحات ولاسيما ما كان واردا في المعاجم اللسانية الحديثة.

– قبول ما يصدر عن المجامع اللغوية من مصطلحات وما تعتمده الجامعات والمؤسسات القومية ووضعه بين أيدي الدارسين والطلبة.

– الكفّ عن محاولات التسابق على وضع المصطلحات، والرجوع إلى تاريخ الدرس اللساني في العربية للاستفادة من جهود السابقين الرواد.
– إنشاء مكانز للمصطلحات العلمية عامة واللسانية خاصة في المجامع اللغوية والجامعات وربطها بالشبكة العالمية للاتصالات.
– الاهتمام بتدريس علم المصطلح ضمن الدراسات اللسانية وتوظيفه في توحيد الجهود وتنسيق المصطلحات الشائعة.
– المبادرة إلى تأسيس جمعية علمية تعنى بالمصطلح العلمي ولاسيما المصطلحات اللسانية بإشراف اتحاد مجامع اللغة العربية[21].

مع تعدد المقترحات إلا أنّ الفاعلية مفقودة على أرض الواقع، فالتفكير الجدّي في التقليل من التعدد المصطلحي والاستقرار على مصطلح واحد يشترك في استعماله جميع الباحثين الناطقين باللغة العربية غائب حاليا، وكذا انتقاء المرادف الأنسب لاحتمال المفهوم المنوط به، إلى جانب توظيف آليات وطرق صناعة المصطلح التي تبنى عليها اللغة العربية من اشتقاق ونحت وتعريب ومجاز وترجمة مع ترجيح المفهوم والمصطلح الأقدر على تأدية المهمة المرتبطة به، بالرغم من تباين وتأرجح المصطلح في بيئته الأم بين عدد من الدلالات والمفاهيم، فإشكالية المصطلح ليست وليدة الثقافة العربية فحسب بل هي مسألة تتعلق بالعلوم الحديثة بمناهجها المتعددة وباختلاف آراء روادها الفاعلين فيها عبر أصقاع العالم.

وعليه نرى ضرورة تولي هيئة أكاديمية متخصصة في العلوم النقدية واللغوية تنظيم المصطلحات وتثبيت مفاهيمها، من خلال إنتاج دليل المصطلح الخاص بكلّ تخصص، يمتثل لما جاء فيه جميع الباحثين والدارسين، ويتم التنسيق مع الجامعات والمجامع اللغوية ومراكز البحث لتوسيع دائرة اشتغال المصطلح واستغلاله في مختلف الأبحاث العلمية، والاستفادة من التكنولوجيا عن طريق استحداث برمجيات تسمح بجمع المصطلحات وترتيبها مما يسهل عملية تداولها وانتشارها وكذا تحديث مضامينها، كما أنّ المضطلع بالترجمة عليه أن يكون متخصصا ومتمكنا من اللغتين على حدّ السواء، بالإضافة إلى إدراكه للعوامل المؤثرة في

تشكل بنية المصطلح انطلاقا من البيئة المنحدر منها خاصة في الوقت الذي تتسارع فيه عجلة البحث العلمي وتتلاقح فيه الثقافات، فالعالم أضحى اليوم منفتحا على نفسه، مما يضيف تحديا آخر للمترجم الذي عليه أن يدرك حقيقة الفوارق المميزة لثقافة كل أمة، مع التفطن لمختلف الإيحاءات المنبعثة من المصطلح والمحيلة على الإيديولوجيات والنزعات الفكرية المتباينة.

الاضطراب في حقل المصطلح جعل الكثير من الدارسين يضعون الحلول والمقترحات بغية تنظيم هذا الفرع المعرفي الحساس، كما أنّ أكثرهم قرروا خوض مغامرة سن المصطلحات كل حسب تصوره الخاص، مع تبريريها وتبيان معناها وأحقية شيوعها وانتشارها في مقابل مصطلحات أخرى تتصل معها في المفهوم والفكرة، مما يحدث شقاقا وصراعا وحتى حزازات شخصية، العلم في غنى عنها بالنظر إلى أنّ المصطلح أحوج إلى التوافق لا الاختلاف، تقودنا هذه الحيثية إلى ضرورة إيلاء الاهتمام بالتركيبة النفسية والاجتماعية للباحثين الأكاديميين والوقوف عند طرق تعاملهم في الجانب الاجتماعي، من خلال طريقة تواصلهم انطلاقا من مؤلفاتهم العلمية، إذ يستلزم في هذا المقام أن يتمتع الباحث برحابة الصدر وأن يستطيع تقبل الانتقاد والعمل على تحسين أدائه العلمي والمعرفي، لهذا يجب التركيز على تكثيف اللقاءات والملتقيات الرامية إلى القضاء على مختلف الإشكاليات المحيطة بعلم المصطلح والخروج بنتائج مثمرة تتجلى معالمها على أرض الواقع لا أن تبقى حبيسة المداخلات ورفوف المكتبات، خاصة وأن علم المصطلح علم تطبيقي تداولي يحتل موقع الشريان النابض في جوف العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة خاصة وباقي العلوم بصفة عامة. على المضطلعين بعلم المصطلح أن تكون لهم نظرة استشرافية للمستقبل والبدء في عملية تصنيف وتصفيف وتنظيم وترتيب واسعة وشاملة حتى تتجسد جملة المقترحات والحلول على أرض الواقع، لأننا تجاوزنا مرحلة الإشارة إلى الأزمات والمآزق التي يتخبط فيها علم المصطلح وحتى مسألة الحلول والمقترحات النظرية.

خاتمة:

عالج هذا المقال مسألة واقع المصطلح النقدي واللساني في العصر الحديث، مع الإتيان بنماذج مختارة من أجل رصد جملة الاضطرابات التي تمس علم المصطلح في مختلف أشكال وصور الدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، ومن النتائج المتوصل إليها:

– الفوضى المصطلحية في شتى الحقول الأدبية واللغوية في العصر الحديث أسبابها كثيرة ومتنوعة، لعل أهمها يتعلق بالترجمة وطرق اشتغال المختصين فيها.

– غياب سبل التواصل والتنسيق بين جموع الباحثين، مع إهمال لدور الرقمنة الفعّال.

– تخبط المصطلح اللساني في الشكل من خلال تداول العديد من المصطلحات الدالة على معنى واحد.

– تأزم واقع المصطلح النقدي من خلال غياب التأسيس للمفاهيم ومن ثمة الرسو على مصطلح جامع للخصائص المادية والمعنوية.

– النزاع بين دعاة التأصيل والمعاصرة، والتعنت في المصادقة على نجاعة مصطلح دون آخر وتبنيه لأسباب غير موضوعية.

– نقص فعالية المجامع اللغوية عمّق أزمة تداول المصطلح بين المشرق والمغرب، مع تسجيل تجاهل لدورها في توجيه المشتغلين بحقل اللغة والأدب والنقد.

– الانعكاسات السلبية الكثيرة لتعدد المصطلح على صعيد عملية التلقي ومرحلة تثبيت الأطر العلمية له.

ومن مقترحاتنا:

* ضرورة الاستعانة بالتكنولوجيا واستحداث تطبيقات تعين الباحث في مسيرته العلمية.

* تفعيل دور الجامعات من خلال توحيد البرامج التعليمية المتعلقة بعلم المصطلح من خلال تجسيد توصيات الملتقيات والندوات على أرض الواقع، وتكثيف تنظيمها في مجال صناعة المصطلح.

* تغليب روح الجماعة على الصراعات الفردية وتقصي الموضوعية العلمية في صناعة المصطلح أو انتقائه.

* سن الأسس والقوانين الداعمة لدور المجامع اللغوية ومجهوداتها فيما يتعلق بعلم المصطلح مع الالتزام بالشروط المنصوص عليها في صياغة المصطلح، مع التفطن لخصائصه المميزة له في بيئته الأم، وضمان شيوع المفهوم الصحيح المرتبط به.
* تكوين باحثين أكفاء قادرين على ترجمة المصطلح وفق معايير وشروط تجعل عمل المترجم يخرج من إطاره العادي إلى دراسة الدلالات المحيطة بالمصطلح، والإيحاءات المترتبة عنه للاهتداء إلى الصياغة الأنسب في صناعته.
* القضاء على تعدد المصطلح في الدرس اللساني، وضبط المفاهيم من خلال إنشاء وإنتاج معاجم وقواميس يتفق فيها المترجمون على انتقاء مصطلح دون آخر، وكذا تنظيم المصطلحات في الدرس النقدي والحرص على الرجاحة المفهومية للمصطلح.
* الاعتماد على ثراء اللغة العربية في صياغة المصطلح، والعودة إلى التأصيل إن جاز ذلك مع تفادي التعريب قدر الإمكان.

تبقى هذه النتائج والمقترحات نظرية إلى غاية تلمس واقع مغاير فيما يخص علم المصطلح، في عصر تتغير فيه المعطيات وتكثر فيه النتاجات الإبداعية والنقدية مما يبعث على الاختلاف والتنوع، بيد أنّ هذا التنوع غير مفيد في جلّ الأحيان لأنّ المتلقي هو المتضرر الأول من هذا الوضع، لذلك يجب أن تتضافر الجهود للقضاء على هذه الأزمة المعرفية.

الهوامش والإحالات:

(1)– أبو عثمان الجاحظ، البيان والتبيين. تح عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. (القاهرة). ط7. 1998م. ج1. ص139.

(2)– الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات.تحقيق إبراهيم الأبياري.دار الكتاب العربي. بيروت. (لبنان).ط4 1998. ص44.

(3)– علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح. مكتبة النهضة المصرية (القاهرة). ط2. 1978. ص215.

(4)– صافية زفنكي، المناهج المصطلحية؛ مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها. منشورات وزارة الثقافة (سوريا). 2010. ص10.

(5)– عبد الملك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية. مجلة اللغة العربية المجلس الأعلى للغة العربية (الجزائر). ع2. 1999. ص22–23.

(6)– عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، أزمة المصطلح في النقد القصصي. مجلة الفصول (القاهرة). مج7. ع03. أفريل 1987. ص101.

(7)– أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم. دار الشؤون الثقافية العامة(بغداد). ج1. 1989. ص27.

(8)– عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات. الدار العربية للكتاب (تونس). 1984. ص72.

(9)– نور الدين دريم، آليات توحيد المصطلح اللساني–المصطلح الصوتي نموذجا–. مجلة الآداب واللغات (البليدة). مج3. ع9. 2015. ص323.

(10)– نفسه. ص324.

(11)– يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد. الدار العربية للعلوم (الجزائر). ط1. 2008. ص229–232.

(12)– المرجع نفسه، ص 282–285.

(13)– عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي. دار هومة (الجزائر). ط1. 2007. ص71.

(14)– المرجع نفسه. ص203.

(15)– أبو علي محمد بن الحسين بن المظفر الحاتمي، حلية الحاضرة. تح: محمد الحاوي ومحمد أبو فضل. ط1. 1952. ص202 – 244.

(16)– يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد. ص401–403.

(17)– خالد بن عبد العزيز السيف، إشكالية المصطلح النسوي. الدار العربية للطباعة والنشر (المملكة العربية السعودية). ط1. 2016. ص10.

(18)– عبد الله الغذامي، المرأة واللغة. المركز الثقافي العربي (المغرب). ط3. 2006. ص8.

(19)– رابح طبجون، الأدب النسوي بين إشكالية المصطلح وسؤال الهوية. مجلة منتدى الأستاذ (قسنطينة). ع12. 2012. ص118.

(20)– علي القاسمي، النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها. مجلة اللسان العربي (الرباط). ع18. ج1. 1980. ص13.

(21)– محمد قندور، اللسانيات والمصطلح. مجلة مجمع اللغة العربية (دمشق). مج81. ج4. ص12.